دلالة خطاب السلطة وأدلة شرعنته (تعديل قانون التقاعد وقانون إلغاء مخصصات الرئاسات الثلاث ومخصصات الدرجات الخاصة (انموذجا)

أ.م. د. عبير بدر عبد الستار البدر

كلية الآداب- الجامعة المستنصرية- قسم اللغة العربية

Abeer Badr Albadr

Amending the Retirement Law and the Law Abolishing Privileges for Officials A Study in Discourse Analysis and its) Implications

abeer.albadr@umoustansiriyah.edu

ملخص البحث

حرصت الدراسات اللغوية الحديثة على تحقيق الإسهام المباشر في خدمة المجتمع، وقد تجلى ذلك جلاء متميزا في دراسات تحليل الخطاب السياسي؛ وذلك لارتباطه الشديد بالمجتمع، فليس هناك انفكاك بين الخطاب السياسي والمجتمع الذي صدر فيه. وهذا الميدان من الدراسة اللغوية هو من ميادين المنهج التداولي الذي يهتم في تحليله للخطاب بالقائل والنص والمتلقي وبالجمل التي تحقق الاتساق النصي. والحق أن الخطاب السياسي في أيامنا يأتي محملا بآليات إقناع الجمهور وهدفه قبول رأي أو مشروع أو مذهب وتأييده، لأن الطلب على القيم الديمقراطية والقانونية في المجتمعات الحديثة في تزايد. ومن هنا كانت قرارات البرلمان العراقي تُعنى بتذييل قراراتها بذكر الأسباب الموجبة لتبرير استصداره وسنحاول دراسة بعضها في ضوء تحليل الخطاب السياسي ببحث أكاديمي ممنهَج بآليات وتقنيات إجرائية تجعل نتائجه علمية تخدم المجتمع عامة والطبقات المقهورة خاصة التي لا تستطيع مواجهة قرارات السلطة إذا وُجهت ضدَّها، ولاسيما إذا لُونَتْ بأساليب مراوغة لتخفي الأهداف الحقيقية كامنة دفينة. **كلمات مفتاحية: الخطاب، السياسي، تحليل، قانون، تعديل، السلطة:**

Abstract

Modern linguistic studies have been keen to achieve a direct contribution to community service, and this has been clearly evident in studies analyzing political discourse. This is due to its strong connection with society, so there is no separation between the political discourse and the society in which it was issued. This field of linguistic study is one of the fields of the pragmatic approach, whose discourse analysis is concerned with the sayer, the text, the recipient, and the sentences that achieve textual consistency .The truth is that political discourse in our days is loaded with mechanisms to convince the public and its goal is to accept and support an opinion, project, or doctrine, because the demand for democratic and legal values in modern societies is increasing. Hence, the decisions of the Iraqi parliament were concerned with appending its decisions by stating the reasons for justifying its issuance. We will try to study some of them in light of the analysis of the political discourse with a systematic **Key word:** discourse, political, analysis ,Authority, law

مقدمة

. إن تعديل قانون التقاعد جاء مفاجئا وأضر بشريحة من أبناء الشعب كانوا يظنون أنهم سيحالون على التقاعد بعد ثلاث سنوات في الأقل، فإذا التعديل يجبرهم على التقاعد المبكر، فوجدوا أنفسهم بلا عمل ولا راتب في انتظار إنجاز معاملاتهم المتراكمة في هيئة التقاعد، وقد سارع المشرعون إلى نشره في جريدة الوقائع العراقية بل إن دوائر الدولة تهيأت لتنفيذه حتى قبل نشره فيها، في حين تزامن إصداره إصدار قرار آخر أُقر معه هو قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة العراقية، صدر في جريدة (الوقائع) بنص مختلف وإلغاءات مخففة. وندرس في هذا البحث خطاب السلطة الذي توجهت به إلى الشعب لتبرر قرارها من أجل مزيد من الكسب السياسي جاء ذلك تحت مسمى (الأسباب الموجبة) الذي ذيلت به القرارين، فمنحتنا بذلك فرصة النقد والتحليل لمرامي الخفية التي تكشفها طبيعة هذه الدراسة للخطاب. ولاندعي أن اللغة وحدها هي وحدها كانت آلية الكشف بل كل ما يحيط بالنص من معطيات سياقية واجتماعية وسياسية بمنهج يؤمن بأن التداولية طريق مهم في تقييم النصوص واستنطاقها.

أهمية تحليل الخطاب السياسي للبرلمان العراقي قد يبدو غريبا أن يدرس باحث في اختصاص اللغة الخطاب البرلماني المتمثل في (تعديل قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين)، والحق إننا نعيش في عصر لا يجب أن نكون متلقين بدائيين للخطاب الذي يُوجه إلينا، بل يتوجب أن نكشف كل خفاياه باستنطاق اللغة التي استعملت في إخراجه بغية تحقيق الكشف العلمي المحقق بالأدلة عن سوء استعمال السلطة والظلم الاجتماعي الذي قد يقع على أبناء المجتمع، وقد يقال إن ذلك ليست مهمة اللغوي ولا من طبيعة دراساته؟ ولكني أردُّ بالقول: إن دراستي هي دراسة نقدية للخطاب السلطوي المتمثل في جزء مؤثر منه تشريعات البرلمان العراقي مما يعني أن طبيعة دراستي لا يمكنها أن تتبنى موقفا محايدا في التحليل بل تلتزم بالدفاع عن فئات الشعب العراقي المظلومة التي يجب لفت نظرها إلى ما يحاك حولها بخطاب قد تبدو لغته في ظاهرها أنها تنسج مستقبلا واعدا للوطن؛ ولكن دراسة المعاني الدفينة والكامنة فضلا عن سياقاته بمختلف تفاصيلها تكشف خلاف ذلك.(ينظر: فان دايك ٢٠١٤::٣٩) ودراسة الأسباب الموجبة مهمة كونها خطابا موجها مباشرة إلى الجمهور؛ لذا كانت دراستي مقتصرة عليها، أما إذا تعرضت إلى فقرات القرارات، فإن ذلك متعلق ببيان الأثر واستشفاف بعض المطالب لإثبات قضية أو دحضها.ويختلف الخطاب السياسي عن الخطاب الأدبي، فالأول اشترك في إعداده أكثر من فرد، وقد سبق تكوين فكرة عامة اشترك فيها مختصون واستشاريون. (محمود عكاشة ٢٠٠٥: ٥٤، مازن الوعر ١٩٨٩: ١٠. ١١)، أما الخطاب الأدبي فيعبر عن صاحبه ويجسد

شخصيته، وقد يكون فيه عفوية وتلقائية يرسله صاحبه ليعبر عن انفعالاته؛ لكن الخطاب السياسي أُعد إعدادا جيدا ومقنعا ليكون له أثر في إقناع جمهور المتلقين. (محمود عكاشة٢٠٠٥: ٥٤، مازن الوعر ١٩٨٩: ١٠. ١١)ويأتي ذكر الأسباب الموجبة في ذيل قرارات البرلمان بقصد البرهان أو الإقناع بأن القرار أو التعديل الصادر هو لمصلحة الشعب، وقد استعملت فيه تعبيرات لغوية ذات كلمات مؤثرة ورنانة ولابد من الإشارة إلى أن الباحثين في مجال الدراسات النقدية للخطاب، يدركون الدور السياسي والاجتماعي لبحوثهم ودراساتهم، وهدفهم صريح وواضح هو الإسهام في إحداث تغيير لصالح المجموعات المهيمن عليها من الجماعة المهيمنة المتمثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية، يقول فان دايك: ((إن دارسي الخطاب الناقدين قد يؤثرون في نشطاء التغيير أو المنشقين عن المجموعات المهيمنة ويتعاونون معهم.)) (فان دايك: ٤٠)وقد كان سوسير ينبه على علاقة الدليل(singe) بالمجتمع وإلى ضرورة دراسة الدلائل داخل الكل الاجتماعي الأشمل حتى نتمكن من إبراز خصوصية الظواهر اللغوية ضمن إنتاج الدلائل (ينظر: دي سوسير ١٩٨٥ :٣٧، عبد العزيز العبادي:٨)والذي يدخل في مدار اهتمامنا إشادة سوسير للروابط التي للدلائل أو العلامات بالظواهر الإنسانية الأخرى وانخراطها في الحياة الاجتماعية وتخللها لجميع مجالات التفاعل الاجتماعي (ينظر: الخطاب والسلطة: ٨)وقد بدا واضحا إن قرار تعديل قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين إنها تتوجه إلى الشعب الذي ملأ ساحات التظاهر في وسط وجنوب البلاد، فكان البرلمان في ذكره للأسباب الموجبة للقرار يسعى لتحقيق التواصل معهم والتأثير فيهم.

السياق السياسي لقراري البرلمان لا بد لنا عند دراسة النصوص من تصور ذهني للسياق الخاص بها (اللغة والسلطة:٢٠٦)، بل إن انسجام النص لا يتحقق إلا تدبرنا له سياق(أصول تحليل الخطاب :١١٧)، فأي قرار من قرارات البرلمان عندما يصدر لابد إذا أردنا تحليله أن نعرف سياقه السياسي لكي نربط من خلاله الفاعلين السياسيين باختلاف معتقداتهم بالقواعد الشعبية ليتسنى من خلاله معرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى إصدار البرلمان هذين القرارين وهما تعديل قانون التقاعد وإلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين ، وذلك لأهمية ذلك في تحليل بُنى الخطاب الذي خُطا بهما فقد اندلعت في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب في الأول من تشرين الأول ٢٠١٩ مظاهرات عارمة احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد والبطالة، وقد واجهت الحكومة هذه التظاهرات بعنف شديد واستهدفت القناصة المتظاهرين بالرصاص الحي، حتى فاق عدد الذين سقطوا مئتي شهيد بضمنهم أفراد من قوات الأمن، وأصيب عدد من المحتجين بجروح فضلا عن اعتقال عدد منهم.. وقد حاولت الحكومة الإيعاز إلى البرلمان لاستصدار بعض القرارات التي تسترضي بها المتظاهرين، الذين استطاعوا ان يشلوا الحياة داخل المدن المنتفضة فقطعوا الطرق ومنعوا الموظفين من مباشرة عملهم وسيطروا على جسرين مهمين في العاصمة وتمترسوا عندهما، وآل الأمر إلى وقوف الطلبة في المدارس والكليات مع المتظاهرين، فأعلنوا الإضراب عن الدوام، وانضم الشعب بكل فئاته إلى التظاهرات، فكانوا يحرصون على المشاركة والتأييد العملي بالتواجد في ساحات التظاهر، وأحست السلطة أنها تفقد شيئا فشيئا شرعيتها، فكان أن أوعزت للبرلمان الإسراع إلى إصدار تعديل قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين وهذان القراران هما الإجراء البرلماني الوحيد الذي أرادت فيه الحكومة اخماد أصوات المتظاهرين ضدها. واستطاعت تمريره، لأن إمرار أي قرار أو تعديل يتوجب استرضاء كل المشتركين بالعملية السياسية العراقية؛ وذلك أمر بالغ الصعوبة إن إقرار تعديل قانون التقاعد الأخير من جملة ما يعنيه هو أن الأطراف السياسية الشيعية والسنية والكردية في العراق قد اتفقت على تقديم الموظف الأكبر سنا والأكثر خبرة ومهارة قربانا لكل الإخفاقات التي ارتكبتها، لأنه الأضعف ولطالما أحسن الموظف في ظل هذه السلطة أن راتبه الذي يتقاضاه منة منها عليه لا نظير خدمته وتفانيه في العمل وإذا كان القول إن الموظفين في الدولة العراقية قد أثقلوا كاهلها، فإني أقول: إن ذلك متأتي من السياسات غير المسؤولة التي انتهجتها السلطة بعد ٢٠٠٣ التي جعلت الحصول على وظيفة هو أقصى حلم يحققه أي شاب أو شابة؛ لأن الحكومة فشلت في تحريك الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل بعيدا عن التوظيف في دوائرها.

البنية المعرفية للمجتمع وأثرها في استهداف المتقاعد يمكن أن يعود بنا البحث في نص (الأسباب الموجبة) لتعديل قانون التقاعد إلى تشخيص بنية المعرفة العقلية التي يشترك بها جماعة أو ثقافة ويتبناها أفراد المجتمع وينطلقون منها في التحامل أو التحيز السلبي ضد مجموعة مجتمعية ، وتعرف هذه المعرفة العقلية ثقافيا بأنها ((تمثل ما هو حقيقي أو موضوعي ضمن الإجماع الثقافي الواسع للمجموعة في حين غالبا ما تُعرف وجهات النظر أو التوجهات بأنها اتجاهات تقويمية وشخصية لأنها قد تخص مجموعة محددة ، ولا تُعدّ جزءا من الإجماع الثقافي الواسع للمجموعة وقد تختلف أساسا بين المجموعات المختلفة في المجتمع)).(فان دايك٢٠١٤: ٣٣٥) والحق أن هذه البنية المعرفية العقلية التي تشكل أرضية المعتقدات المشتركة، تُعدُّ أمرا أساسيا لحقبة زمنية أو لثقافة معينة، وهي عرضة للتغيير تاريخيا فقد تغير

المجموعة الاجتماعية معارفها لأسباب عدة. (فان دايك: ٣٣٦) وتعديل قانون التقاعد أجبر الموظف الذي بلغ سن الستين عاما على التقاعد ، وكان سن التقاعد المعمول به في العراق وأغلب دول العالم (٦٣) عاما ، وقد اتكأ البرلمان على وجود قيم ثقافية مجتمعية متحاملة على العمالة المتقدمة بالسن في كل دول العالم ، وهذا ما أظهرته الدراسات الاجتماعية الحديثة،(ينظر:www.regus.ae-ae)، ولعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الغربية خلال أزمة كورونا من تقديم العلاج الطبي للشباب وترك الأكبر سنا يموت بإبرة مخدر لخير دليل على ما أشاعوه في العالم من نظرة سلبية تجاه كبار السن، ولذلك فإن لدى الشباب اعتقادا أن هؤلاء الكبار يقفون عائقا في حصولهم على الوظيفة التي تعني في النهاية حصولهم على دخل شهري منتظم، وهذا ما أفاد منه البرلمان عندما قال الأسباب الموجبة للتعديل: ((لغرض الاستفادة من الدرجات الناتجة عن حركة الملاك في استقطاب الملاكـات الشبابية))، فكان إصدار التعديل مناورة للمتظاهرين الشباب رأى فيها البرلمان أكثر من مكسب.

تحليل مضمون الأسباب الموجبة يعتبر تحليل المضمون من الأدوات المستعملة في تحليل الخطاب، ويتخذ اتجاهين أحدهما: وصفي يهتم بوصف ظاهر المحتوى والآخر: استدلالي: يبحث في المعاني والأهداف الدفينة في بنى الخطاب وصيغته ولأن قراري البرلمان جاءا في ظروف وسياق سبقت الإشارة إليه؛ فإن فقرات هذين القرارين وموادهما ليست موضع دراستنا دراسة مباشرة بقدر الفقرة الأخيرة منه التي تتحدث عن الأسباب الموجبة، فقد كانت الأسباب الموجبة في تعديل قانون التقاعد تنص على:((لغرض الاستفادة من الدرجات الناتجة عن حركة الملاك في استقطاب الملاكات الشبابية ولتعديل الســـن القانوني الوجوبي للإحالة إلى التقاعد* ولإلغاء النصوص القانونية التي تجيز للمتقاعد الجمع بين راتبين)(النص منشور في(www.alsumaria.tv)أما القرار الآخر فهو قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة العراقية، فكان أكثر إصرارا في خلق التواصل مع المحتجين فقد جاء في الأسباب الموجبة للقرار(استجابة إلى المطالب المشروعة للمتظاهرين من أبناء الشعب العراقي، ولغرض إلغاء الفوارق بين الموظفين في الدولة العراقية ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب شُرِّع هذا القانون)(النص منشور في(www.alalamtv.net)وهذه الأسباب الموجبة قد ذيلت القرار الذي صوّت عليه البرلمان وبعد ذلك نُشر قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في جريدة الوقائع العراقية، مع تعديل في فقراته التي تؤثر على مكاسب الفئة المتنفذة في البرلمان بل أضافت هذه الفئة لنفسها امتيازات أخرى لم تكن لها من قبل، ليبقى المتقاعد الفقير هو الضحية، ويبقون هم على امتيازاتهم.

خصائص خطاب البرلمان في الأسباب الموجبة

١. الهيمنة على الطبقة الأضعف في المجتمع فرض خطاب السلطة الذي جاء في الأسباب الموجبة لقرار تعديل قانون التقاعد هيمنة على الطبقات المجتمعية التي تضررت باستصداره من واقع أنها لا تتمكن من رده وإيقافه. والحق أن مثل هذا الخطاب لا يأبه باسترضاء طبقة المتقاعدين إذ إنه متوجه كليا إلى الذين تظاهروا؛ لذا نجد عند قراءة (الأسباب الموجبة) الواردة في تعديل قانون التقاعد أنه قد خلا من أية استراتيجية لحسن النية ولو على سبيل التظاهر، وكان من المفترض على المشرعين استعمال ألفاظ يلاطفون بها من وقع عليهم ضرر القرار بعبارات الامتنان والشكر ولكنهم لم يفكروا في قرارهم بإعطاء شريحة المتقاعدين أية مزية تجعلهم يقبلون الإحالة المبكرة وغير المتوقعة على التقاعد، وذلك لأن هدفهم ليس جعل فئة المتقاعدين راضية فهم أقلية لا أهمية لها في سلامة المراكز السياسية، بل إن هدفهم إرضاء الشباب المتظاهر لأن فئة المتقاعدين هم الفئة الأضعف فلن تتمكن من إنتاج خطاب مضاد لخطاب السلطـــة وأصحاب النفوذ فـــــي المجتمع ،إذ ((ليس للضعفاء ومن ليس لهم سلطة شيء يقولونه ولا أحد يتحدثون معه ويجب عليهم الصمت عندما يتحدث أصحاب النفوذ والسلطة))(الخطاب والسلطة:٨٤) وهذا ما حصل فلم يكن أمام فئة المحالين على التقاعد بموجب التعديل سوى الرضوخ صاغرين لقرار السلطة من غير أن يقال لهم عبارة (شكرا لكم) والعرفان لجهودكم.

٢. التلاعب العقلي يرى بول شيلتون في محاولته التداولية لنقد الخطاب أن يعرف التلاعب في الخطاب بأنه ((انتهاك قواعد غرايس)) (Chilton2004:٦٤) والمقصود من التلاعب العقلي هو((الممارسة التواصلية والتفاعلية التي تمكّن المتلاعب من السيطرة على الآخرين وعادة ما تكون هذه السيطرة رغما عن إرادتهم أو ضد مصلحتهم ، ولمفهوم التلاعب . ضمن التوصيف اليومي تداعيات سلبية ،فقد يكون التلاعب ممارسة سيئة لأن مثل هذه الممارسة تنتهك المعايير والقيم الاجتماعية))(الخطاب والسلطة:٤٣٠)((وتحدث النتيجة السلبية للخطاب المتلاعب . عادة حينما لا يتمكن المتلقون من فهم النوايا الحقيقية أو معرفة جميع العواقب المترتبة على المبادئ أو الأفعال التي ينادي بها المتلاعب أو رؤيتها ، ويحدث هذا خاصة عندما يفتقر المتلقون إلى المعرفة التي يمكن توظيفها لمقاومة التلاعب))(الخطاب والسلطة ٢٠١٤ :٤٣٠)، ويرتبط فعل التلاعب العقلي بثلاثة عناصر أساسية بالفعل ونية التشويه والتمويه وقصد التحكم بالمخاطب (Fairlough1989:٦٠)وانتهج البرلمان استراتيجية التلاعب العقلي التي اتكأ عليها في خطابه في (الأسباب الموجبة) إذ وجه الأذهان سلبا

إلى شريحة المتقاعدين غير آبهين بالتداعيات السلبية التي يمكن أن تقع على هذه الشريحة المستضعفة ، فقد أشار التعديل بالأسباب الموجبة إلى إلغاء النصوص القانونية التي تجيز للمتقاعد الجمع بين راتبين ، فعلى الرغم من وجود شريحة مجتمعية تتقاضى من الدولة راتبين لكن ذلك ما كان يجب أن يصدر ضمن هذا التعديل لقانون التقاعد، لأن المتقاعد البسيط لا يجمع بين راتبين ، فمن المعروف أن من يجمع بين راتبين هم أعضاء مؤسسة الشهداء والسجناء ومن يتقاضى راتبين قد لا يكون متقاعدا بل قد يكون موظفا عاملا في مؤسسات الدولة يتقاضى راتبا من وظيفته، وآخر من كونه من ذوي الشهداء باختلاف شرائحهم وظروف استشهادهم، ومن غير المعقول أن يكون الشهيد متقاعدا حتى يتقاضى راتبا أو راتبين، وهنا مكمن التلاعب العقلي الذي يجعل من يوجه إليه الخطاب ينظر إلى السلطة ممثلة ببرلمانها إيجابا لأنهم جعلوا المخاطب يظن أن قولتهم هذه تفيد أن بعضا ممن سنحليهم على التقاعد لديه راتبين سنعمل على سحب أحدهما لمصلحتكم أيها الشباب، وهذا غير صحيح على الإطلاق، ولاسيما بعد الاستثناءات والامتيازات الإضافية التي حصلت عليها الفئة التي تتقاضى راتبين في الدولة العراقية على ما سنفصل القول فيه.والتلاعب الذي حصل في قرار تعديل قانون التقاعد أنهم في التصويت على قرار التعديل أثبتوا أن من الأسباب الموجبة للتعديل هو (إلغاء كل النصوص القانونية التي تجيز للمتقاعد الجمع بين راتبين)، وهذه فقرة مهمة جدا لو تحققت لكان ذلك انجازا يستحق البرلمان العراقي عليه التقدير ، ولكن هذه الفقرة المهمة قد ألغيت نهائيا بسبب نفوذ الشريحة التي يتقاضى أصحابها راتبين وكان على البرلمان إذا كانت مصلحة الوطن والشعب موضع اهتمامه إثبات هذه الفقرة لأن كثيرا من شرائح الشعب بحاجة ماسة إلى راتب واحد يكفل لها كرامة العيش أو أن تقدم لها الرعاية الاجتماعية راتبا أفضل تسد بها حاجاتها الأساسية.والتلاعب الآخر في هذا القرار هو الاستثناءات من الإحالة على التقاعد في سن (٦٠) التي صدرت بعد هذا التعديل فقد استثنوا في قرار التعديل الأول الذي صدر بتاريخ الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/١٠/٢٩في الفقرة ثانيا المادة ١٠. التي عدلت بالآتي

ثانيا. يستثنى من أحكام البند (أولا) من هذه المادة ما يأتي: .

١. المشمولون بقانون الخدمة الجامعية من الأساتذة والأساتذة المساعدين.

٢. المشمولون بقانون دعم الأطباء رقم (٣٦) لـ (سنة٢٠١٦) من الأطباء الاختصاص

٣. القضاة العاملون في السلطة القضائية ومستشارو الدولة.

٤. الطيارون ولو راجعنا قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ كان سن الإحالة على التقاعد لهذه الفئات هو (٦٥)؛ ولكن القرار الذي نشر في جريدة الوقائع بتاريخ٢٠١٩/١٢/١٥ حدد سن التقاعد لهذه الفئات إلى سن(٦٣) وقصروا هذا الاستثناء على الأساتذة والأساتذة المساعدين والأطباء من اختصاص التخدير وأطباء النفس والأطباء العدليين فقط مع أن الفئة الطبية من كل الاختصاصات تزداد حذقا ومعرفة كلما تقدم بها العمر ففي هذا العمر يتسنى لكثير منهم التفرغ لعمله والإبداع في السنوات الأخيرة من عمره نتيجة الخبرة المتراكمة التي لا يمكن تحصيلها عند من يعين حديثا ، فالاستغناء عن هذه الشريحة ولاسيما الطبية مهما كان اختصاصها يعدّ إساءة بحق الوطن والتلاعب العقلي قدم السم على جرعات تبدو غير مميتة ولكنها قاتلة هي إثبات امتيازات الاستثناء من سن التقاعد لفئات لا تستحقها ومن المريب القول أن الوطن بحاجة ماسة لخدماتها مثل فئة المتضررين من النظام السابق أو حتى ذوي شهداء الحشد الشعبي أو شهداء الإرهاب والعمليات الإرهابية فقد أعطوا مزية لم تكن لهم من قبل فضلا عن المزيات التي مرّ ذكرها وهي أحقية تقاضي راتبين، وهي أن يبقى في وظيفته حتى بلوغه سن (٦٥) مهما كان اختصاصه ومهما كان عمله ، والحق أن ذلك غير منطقي ، ولا يضع في حساباته مصلحة الوطن والمواطن التي أعلن المتظاهرون أنها تقدم على أية مصلحة أخرى ، علما أن هذا التعديل لم يكن في القرار رقم (٩) للسنة ٢٠١٤ ولا في التعديل الذي صدر في٢٠١٩/١٠/٢٩ بل اثبت خلسة فيما صدر في جريدة الوقائع بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥ مما يعني إضافة مزية أخرى ومنفعة لم تكن لهذه الشريحة من قبل، والحق إن كوننا مع تعويض هذه الفئة عن تضحية ذويهم فإن انتهاج منهج التعويض والتعويض إلى ما لانهاية، وانتهاز الفرص لإثبات امتيازات جديدة في كل مكان وزمان بحكم نفوذ هذه الفئة في البرلمان لا يمكن قبوله . من ذلك يتضح كيف أن السلطة المتنفذة تفرض إرادتها على الشعب المقهور غير مبالية بمصلحته وهي تسبك خطابها لتمريره على مواطنيها بتلاعب مقصود ومن الفقرات التي حاول المتنفذون في السلطة استدراكها بعد التعديل هي إضافة فئة السفراء إلى قائمة الذين يُستثنون من شرط العمر وهذه الفئة بسبب كونها جزءا من السلطة حاولوا استثناءها من دون شرط أو قيد، فقد قدمت وزارة الخارجية كتابا إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/١١/٧ طلبا تلتمس فيه استثناء السفراء في وزارة الخارجية وتعللت بالقول إن عـدد السفراء فـي وزارة الخارجية آخـذ بالتناقص ، وهناك حاجة ملحة لخدماتهم لتمثيل العراق خارجيا ولأن عملية تعيين السفراء تتسم بالصعوبة والتعقيد مما يجعل تعويضهم صعبا للغاية

،وإن العمر المقترح(٦٠) سنة سيؤدي إلى نقص حاد ومباشر ، وإحالة عدد كبير من السادة السفراء في البعثات سيؤدي إلى الإضرار بسير العمل في وزارة الخارجية (ينظر كتاب وزارة الخارجية ذي العدد م خ / ١خ/ ٢٠٣٣في ٢٠١٩/١١/٧). وسرعان ما قرر مجلس الوزراء قرارا برقم (٤٠١) لسنة ٢٠١٩ مفاده؛قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الرابعة والأربعين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٢ ما يأتي: الموافقة على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وإحالته إلى مجلس النواب، استنادا إلى أحكام المادتين (٦١ البند أولا و٨٠/ البند ثانيا) من الدستور وهذا القرار بتوقيع حميد نعيم الغزي الأمين العام لمجلس الوزراء في ٢٠١٩/١١/٢٥ ويبدو أن هذا التعديل واجه رفضا شديدا داخل البرلمان، فقد ذهب النائب عباس العطافي إلى القول: ((إن إدراج فقرة استثناء السفراء وبعض الدرجات ضمن قانون التقاعد الجديد يفتح بابا جديدا للفساد وأكد أن مجلس النواب سيرفض تمديد العمر الوظيفي للسفراء ولن يمرر تلك الفقرة))(www.thebaghdadost.com) وقالت النائبة عن تحالف البناء منار عبد المطلب: ((أن استثناء السفراء وبعض الدرجات الخاصة أمر غير مقبول لعدم تقديمهم أي خدمات لا يمكن الاستغناء عنها)). (www.almaalomah.com) وأفصح عضو اللجنة المالية في مجلس النواب شيروان ميرزا قادر في تصريح لـ (المدى) أن مجلس النواب قرر عدم المضي بتشريع التعديل الثاني لمشروع قانون التقاعد الموحد رقم (٩) المرسل من حكومة تصريف الأعمال، والمتضمن منح استثناءات للسفراء والقادة العسكريين وبعض الاختصاصات من سن التقاعد، وكانت الحكومة قد أرسلت تعديلا ثانيا على قانون التقاعد الموحد إلى مجلس النواب مقترحة في تعديلها الجديد وضع استثناءات للتخصصات العلمية والصحية والسفراء والقادة الأمنيين من ضوابط التعديل (ينظر:www.sotairaq.com 20\1\2020) ولولا ذلك لامتد عمر السفير في سفارته إلى مدة تصل إلى مدى الحياة؛ لأن التعديل لم يحدد العمر. ولو راجعنا تخصصات هؤلاء السفراء لوجدناها بعيدة كل البعد عن العمل الدبلوماسي والتخصص، ولعل هذا أهم أسباب تداعي سمعة العراق دوليا ، فأي تخصص وحاجة يمكن أن تقنعنا بالحاجة الملحة لخدماتهم وأني راجعت قائمة بأسماء سفراء العراق مع أعمارهم ومؤهلاتهم، فعرفت من أسمائهم ألقابهم أنهم من المقربين لأصحاب القرار وأنهم مارسوا ضغوطا يعجز عن ممارستها ذاك العراقي الفقير الذي فرضوا عليه التقاعد المبكر.لقد استعرضت في تحليلي للخطاب بعض أذرع قوى الضغط التي تحاول أن تتلاعب بألفاظ القرارات لتحقيق مصالحها، وتنتهز الفرص لتحقيق مكاسب جديدة على حساب مصالح الشعب، غير آبهين بمطالبه، حتى بات واضحا أن قرارات البرلمان تصنع صناعة وفقا لأهواء الطبقة المسيطرة فيه، وإن في خطابها الذي توجهه للشعب تنتهج فيه تلاعبا عقليا تتمظهر فيه بصورة الحريص على مصالح الوطن والمواطن خطابيا وتكنن خلفه مصالحها عمليا وتطبيقيا.

تحليل الخطاب السياسي البرلماني نصيا إن النص يعد علامة على قصد الباث في إبلاغ إرسالية ما إلى (المخاطب) وإحداث أثر لدية،(ينظر : إنتاج النص في نظرية ريغفر شميت (مجلة علامات في النقد):٣٧٩) وإن أهمية هذا القرار تنبع من كونه أتى في ظروف استثنائية ، فكانت القراءة الأولى للتعديل فيها كثير من الصياغات التي تظهر فيها محاولة التأثير في المتظاهرين وحملهم على التجاوب وحسن الظن بالسلطة، ومن أهم أدواتها قرارات البرلمان الذي كان عليه إظهار مزيد من القدرات الإقناعية لحمل المحتجين الذين يملؤون الساحات ويطالبون برحيل السلطة وكل رموزها البرلمانية. ولو راجعنا إلى نص (الأسباب الموجبة في القرارين نجد أن الخطاب فيهما يتوجه إلى الشباب المتظاهر، إما الفئة التي تضررت وهي فئة المتقاعدين الذين بلغوا سن الستين، فلم تكن في حساب من صنعوا هذا التعديل وكان النص بعيدا من جودة الألفاظ وجزالة التعبير؛ لأن الفكرة في الخطاب السياسي هي الأساس أولا (محمود عكاشة٢٠٠٥: ٤٦.٤٥). وربما أن السلطة كانت مرتبكة وصنعت قرارها على عجالة شفت عن ذلك عباراتهاويبدو لي أن خطاب السلطة السياسي في العراق لا يتسم بالجودة، لا لأن الفكرة هي المهمة، بل إن السلطة في العراق استهانت بالناس وبمطالبهم، فكانت قلة عنايتها بصياغة الخطاب الموجه للجماهير فرع إهمالها للشعب ومصالحه في قبالة مصالحها هي، فالسياسة يفترض بها أنها ((تعتلي ظهر البلاغة لتمنح بعض البشر سلطة السيطرة على العقول والرقاب وتفرض الصمت وتحتكر القوة وترسـخ الظلم)) (عماد عبد اللطيف٢٠١٨: ١١) ولكن خطاب السلطة كان مجردا من هذه الأداة.وكان اللافت حرص الخطاب البرلماني في القرارين التوجه إلى الشباب المتظاهر الذي يعاني من البطالة ، وذلك واضح من اللغة التي صيغت بها ،فقد قال: ((لغرض الاستفادة من الدرجات الناتجة عن حركة الملاك في استقطاب الملاكات الشبابية)) لقد اختار البرلمانيون الذين أعدوا هذا القرار عبارات مؤثرة من قبيل (الاستفادة، والملاكات الشبابية) من غير أن يكونون آبهين إلى احتمالية إذكاء التوجهات العدائية ضد من امتدت خدمته للدولة العراقية أكثر من ثلاثين سنة ، وكأنهم من خلال هذه العبارة المذكورة آنفا، يقولون: نحن نستبدل فئة الكهول والعجائز بطبقة الشباب الممتلئ حيوية ونشاط ليبث دماء شابة ونشطة أكثر قدرة على خدمة الوطن في دوائر

الدولة ومؤسساتها، وكان هذا السبب يتقدم بقية الأسباب الموجبة التي ذيلوا بها قرارهم لقصدية محددة سلفا هي تجاوز أزمة المتظاهرين والمحتجين على السلطة أرادوا بها أن يضفوا عليها صبغة الشرعية(إن التحليل النقدي للخطاب يدين بقسمته إلى كونه موردا من موارد الكفاح ضد الهيمنة، وأرى أن غايته والغرض من التحليل النقدي للخطاب تزويد المنغمسين في الكفاح الاجتماعي بمورد البحث النقدي في اللغة في الظروف الحالية التي تؤدي فيها التحول إلى اللغة إلى جعل البحث النقدي جانبا مهما من جوانب ذلك الكفاح)) (نورمان فيركلف)٢٠١٦: ٣٤١) ومن هنا نريد أن نستنطق اللغة التي خطت بها عبارات الأسباب الموجبة بالنقد الذي يكشف عن صدق توجهات السلطة لاسيما بعد مقارنتها بفقرات القرار وخفايا تطبيقاته، التي تكشف خلاف ما حاولت السلطة ممثلة بالبرلمان إقناع المتظاهرين به ويمكن للمطلع على صياغة (الأسباب الموجبة) للتعديل أن يستخلص المعاني الدفينة والكامنة في هذا الخطاب الموجة إلى الشباب الثائر المتظاهر، فكأنهم أرادوا أن يقولوا لهم إن هؤلاء الذين كبروا في السن يشكلون عقبة في وجه توظيفكم في دوائر الدولة وها نحن نزليها عنكم، لذا فُضوا تظاهراتكم واحتجاجكم، ولا يبدي القرار أي تعاطف ولو بعبارات الامتنان والعرفان والمكافأة لهذه الشريحة التي أرادوا قسرا ومن دون إنذار الاستغناء عنهما. فصدر التعديل ووقع عليهم الضرر في قبالة تملق السلطة ممثلة بالبرلمان لفئة الشباب الثائر المتظاهر محاولة منهم السيطرة على القواعد الشعبية في ساحات التظاهر لأنها كانت هدفهم وإقناعهم كان غايتهم.وسرعان ما باشر مشرعوا هذا التعديل بتطبيقه حتى قبل المصادقة عليه ونشره في جريدة الوقائع العراقية، إذ أوعزت جميع الوزارات إلى مديرياتها ودوائرها بإعداد قوائم بأسماء الفئات التي سيتوجب عليها الوقوع تحت طائلته أما التعديل الآخر الذي صوّت عليه البرلمان مع هذا التعديل بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩، فهو قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة العراقية (القرار المصوت عليه منشور في (www.annabaa.org>tags)، وقد نشر في جريدة الوقائع بإلغاءات مخففة لاتضر بمصالح الطبقة المتنفذة في السلطة متتبعين سياسة ذر الرماد في العيون بعبارات (الأسباب الموجبة) التي بدت أنها مكتوبة على عجالة فالعبارات مكررة وتحمل المضمون ذاته وكان خطابها موجها مباشرة إلى جمهور المتظاهرين، فقالوا صراحة أنه (استجابة إلى المطالب (استجابة لمطالب)* المشروعة للمتظاهرين) فكأنهم قالوا للمتظاهرين ها ننحن استجبنا لمطالبكم فنحن نتفهمها بدليل عبارة(المطالب المشروعة) أي إن وصف مطالبهم بالمشروعة هو مغازلة لمشاعرهم ومحاولة لاستمالتهم. وعبارة أخرى جاءت في الأسباب الموجبة لهذا القرار هي ((لإلغاء الفوارق بين الموظفين في الدولة العراقية)، والحق إنه سبب غير مقنع فمن ناحية هي عبارة مؤثرة وتشير إلى أن المسؤولين لا يمكن عدَّ أياً منهم مواطنا اعتياديا؛ إذ إن إلغاء الفوارق بين الموظفين ليس صحيحا ، فليس كل الموظفين يتساوون بالخبرة وبالشهادة والكفاءة وسنوات الخدمة، وقرارا مثل هذا لم يقصد هذه الفوارق بين الموظفين ، بل عنى تلك الفوارق الكبيرة جدا والزيادة غير المشروعة في رواتب فئة المسؤولين في الدولة العراقية ، وكان الأجدر ليكون السبب أكثر إقناعا وصدقا أن يتحدث عن أن الإلغاء جاء؛ لأن هذه الزيادة غير مشروعة وهذا ما خرجتم من أجله فنحن نتجاوب مع طلباتكم ، ولكن البرلمان لا يمكن أن يدون نصا كهذا ؛ لأنه إدانة صريحة له مما قد يشعل ويؤلب الشارع المتظاهر إنما أراد الحديث عن كل ما يجعله يبدو حريصا على مصالح الوطن لا مصححا لأخطاء فضيعة وقعت بتواطؤ منه وقد تكرر هذا المضمون بعبارة((ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب العراقي))التي هي من العبارات المحفوظة والمكررة كثيرا بين رجال السلطة التي تعلم جيدا أن الشعب المتظاهر يعلم جيدا أنها صفة لا تحرزها في عملها الحكومي لذا سعـــت إلــى تبريرها، وكأنها منهج ستتخذه في قابل الأيام، وإن كثيرا من هذه الأموال التي كان يأخذها المعنيون بالقرار ستكون من نصيب أبناء الشعب العراقي الذي تكررت الإشارة إليه مرتين في هذا النص الصغير جدا مما يشير إلى حرص البرلمان على توجيه الخطاب لهم؛ إذ يبدو وهم يكررون أبناء الشعب العراقي أنهم منسجمون مع مطالبة عاملون على تحقيق إرادته وطموحاته . وأكرر القول إن هذا القرار نشر في جريدة الوقائع العراقية مخففا فلم تلغ كل الامتيازات المالية كما يصرح بذلك عنوان القرار، مما يعني أن تطبيقه لن يحدث في إصرار واضح على استهانة البرلمان وتواطؤه ضد مصالح الشعب مع إننا على يقين من أن تطبيقه إذا حصل سوف لا يلغي إلا أقل القليل من مخصصات تلك الفئة التي برم الشعب وضج من حيازتها على فوائد مالية غير مشروعة في نظير الخدمة التي تقدمها حتى صارت حيازتها هذه المناصب بابا كبيرا من أبواب الفساد التي لو صدقوا في تخفيض رواتبهم لكنا أغلقنا هذا الباب بسهولة.

الخاتمة

إن تحليل الخطاب السياسي العراقي قلما وجد طريقـــه في البحث الأكاديمي

لأسباب كثيرة مما جعل السلطة لا تعتني كثيرا بنوعية الخطاب الموجه للفئات الشعب لأنها تدرك أن لا أحد سيراجعها فيما قالت أو وعدت، أو بتعبيرنا أن الشعب سينسى، وهي ستنجح بصرفه عن مصلحته بل إن السلطة استعانت بطبقات الشعب وتلاعبت بفكرة لما تعرفه عن

مزاجيته فكان خطابها حادا تجاه المتقاعدين ومتعاطفا ويكاد يكون لبقا مع فئة المتظاهرين. والحق أن السلطة لا تعنى بالتوجه الجاد لأي منهما لأن الأمر سينتهي باستدراج المتظاهرين للتنازل عن مطالبهم والرضا بالفتات الذي يتناثر من فاضل بطنتهم، والذي أثبتت الأيام أنه رجع إليهم بتعيين من يمتون لهم بصلة من دون أي شعور بالمسؤولية تجاه المتقاعدين الذين سلبوهم ما تبقى من سنين خدمتهم وألبوا مشاعر الشارع ضدهم وجعلوهم كبش المحرقة من أجل مزيد من الامتيازات لهم ولمن لف لفهم.

المصادر والمراجع

- دي سوسير/ دروس في الألسنية العامة/ ترجمة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة/ الدار العربية للكتاب / طرابلس . ليبيا ١٩٨٥.
- عماد عبد اللطيف / تحليل الخطاب السياسي / دار كنوز المعرفة / الأردن/ ٢٠١٩.
- عبد العزيز العبادي/ ميشال فوكو المعرفة والسلطة/ المؤسسة الجامعية للدراسات
- والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى / بيروت١٩٩٤
- مازن الوعر/ دراسات تطبيقية لسانية/ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر /الطبعة الأولى/ دمشق . سوريا/١٩٨٩م.
- محمد الخطابي / لسانيات النص/ المركز الثقافي العربي / الطبعة الثالثة/٢٠١٣/ المغرب الدار البيضاء.
- محمد الشاوش/ أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو لنص) المؤسسة العربية للتوزيع / تونس ٢٠٠١.
- محمود عكاشة/ لغة الخطاب السياسي (دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال) / الطبعة الأولى / دار النشر للجامعات/مصر . القاهرة/ ٢٠٠٥
- نورمان فيركلف/ اللغة والسلطة / ترجمة: محمد عناني / الطبعة الأولى / القاهرة/٢٠١٦.
- نوين فان دايك/ الخطاب والسلطة /ترجمة: غيداء العلي؟ المركز القومي للترجمة/ الطبعة الأولى/ ٢٠١٤/ القاهرة.

المراجع الأجنبية

- PaulChilton(AnalysingPolitical Discourse Theory and Practice, Routedgeand Francis Group,LONDON AN NEW YORK, 2004
- الدوريات انتاج النص (في نظرية يغفر شميت) مجلة علامات في النقد / المجلد ١١/ العدد٤١/٢٠١٤.
- **المواقع الالكترونية**

www.regus.ae
www.alsumaria.tv
www.alalamtv.net
www.thebaghdadost.com
www.almaaloman
www.sotairaq.com20/1/2020
www.annabaa.org